تمهيد

يهدف النشاط المالي في البنك التجاري إلى تعظيم ثروة مالكي المشروع (أصحاب حق الملكية) أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية و ذلك اما بتعظيم الايرادات أو تخفيض التكاليف أو من خلالها معا، يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف ويقدم توليفة متنوعة ومختلفة من الخدمات تحقق مستويات متزايدة من الارباح و بجودة عالية سعيا لبلوغ مراكز استراتيجية و تنافسية تتناسب و تتماشى و تطلعات العملاء الحاليين و المستقبليين .

1. الوظائف التقليدية البنوك التجارية:

و تعتبر الوظائف التقليدية من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية، حيث تتمثل فيما يلي :

1.1. **تلقي الودائع:** تتمثل هذه الوظيفة في قبول البنك التجاري للودائع من أصحابها، مع حق هؤلاء في السحب منها بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم، و يسمى هذا النوع من الودائع، بالودائع تحت الطلب أو الجارية.[1] و إضافة إلى ما تقدم يتلقى البنك التجاري مختلف أنواع الودائع الأخرى، سواء كانت لأجل محدّد أو ودائع ادخارية ...

2.1. **منح القروض:** تدرج هذه الوظيفة أثناء قيام البنك التجاري بمنح نقود، إما في شكل نقود ورقية أو مصرفية إلى الأفراد و رجال الأعمال لآجال مختلفة تكون عادة قصيرة أي لا تتجاوز السنة، و ذلك لمساعدتهم على مواجهة الإنفاقات العاجلة و التي لا تتحمل التأجيل، على أن يقوموا بردّ تلك المبالغ مع دفع فوائد عليها، حيث تعتبر مساهمة البنك التجاري في منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل محدودة.

1.3. **خلق نقود الودائع:** تتم عملية خلق نقود الودائع، عندما يمنح البنك قروضا للمتعاملين، باعتبارهم زبائن لهم حسابات لديه، فالبنك ليس بحاجة لمنحهم نقودا ورقية، بل يقوم فقط بجعل الحساب الخـــاص بهم دائـــنا، و خلق نقود الودائع هو "خلق نقود ائتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا"،[1] تستند عملية خلق النقود على الشروط التالية:

- إن المودعين لديهم الثقة بالمصارف من حيث الوفاء بالتزاماتها المتمثلة برد ودائعهم عند الطلب أو عند استردادها مما يشجعهم على الاستمرار بالإيداع لدى البنوك التجارية.
- هذه الثقة تجعل المودعين لا يفكرون بسحب ودائعهم إلا عندما تقتضي الحاجة لسحبها.
- تقدم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين يدفعهم للتعامل بالشيكات لتسوية مبادلاتهم الامر الذي يرفع حجم الودائع المستقرة.

[1] شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص:95

- اثبتت التجارب العملية أن حجم سحوبات المودعين تقارب حجم إيداعات المودعين الجدد إن لم تكن اقل منها.

و لتوضيح العملية نستند الى المثال التالي: [1]

لنفترض أن بنك تجاري (A) حصل على وديعة أولية قدرها 1000 دينار، و نسبة الاحتياطي القانوني تقدر بـــ 20 %، و عليه البنك (A) يحتفظ بمبلغ الاحتياطي لدى البنك المركزي و قدره:

$1000 \times 0.2 = 200$

وتصبح ميزانية البنك التجاري (A) كما يلي:

جدول رقم01: ميزانية البنك التجاري (A)

أصـــول	خصـــوم
200 : احتياطي 800 : قروض	1000 وديعة أصلية (أولية)

إذن المبلغ 800 هي المبلغ المستخدم من الوديعة و هو مقدار الاستخدامات ذات العائد، بفرض ان شخص ما استفاد من هذا المبلغ لشراء سلعة (×) فإن عرض النقود يزيد بمبلغ 800 دينار، عندما يضيف البنك ذلك المبلغ من النقود إلى الحساب الجاري للمقترض، وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى أحد، فما زال لحد الآن الشخص الذي أودع الوديعة الأولية يحتفظ في حسابه بالبنك (أ) مبلغ1000 دينار، كما أن المقترض لديه800 دينار لشراء السلعة (×)

عندما يشتري المقترض السلعة (×) فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك بمبلغ 800 دينار ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك (B) ويحدث عند تصفية هذا الشيك أن الاحتياطي الفائض لدى البنك (A) سوف يزول عندما يدفع مبلغ800 دينار إلى البنك (B)، ولكن عندما يتلقى البنك (B) 800 دينار نقدا كوديعة لا بد أن يحتفظ بنسبة20% من الوديعة 800 :

$800 \times 0.2 = 160 \quad / \; 800-160= 640$

المبلغ المتبقي يمكن للبنك (B) اقراضه مرة أخرى و تعطى ميزانيته على النحو التالي:

جدول رقم (02): ميزانية البنك التجاري (B)

أصـــول	خصـــوم
160 : احتياطي قانوني 640 : قروض	800 : ودائع تحت الطلب

[1] عبد المطلب عبد المجيد،" **النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**"، الدار الجامعية، مصر، 2000 ،ص :368

وحين يقوم هذا البنك (B) بإقراض ما لديه من احتياطي إضافي تزداد ودائع المقترضين بمبلغ 640 دينار، وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ 640 دينار وحتى الآن ما زال المودع الأول يحتفظ بـــ 1000 دينار في حسابه بالبنك (A) كما يحتفظ تاجر السلعة (x) بمبلغ 800 دينار في حسابه بالبنك (B) كما أن مقترضا جديدا تسلم حالا مبلغ 640 دينار، وبالتالي فإن حجم العرض النقدي بلغ:

1000+ 800+ 640 = 2440

ومن الواضح أن العملية ستستمر في ظل الافتراضات السابقة ويوضح الجدول التالي عملية خلق النقود الناتجة عن إيداع مبلغ1000 دينار

جدول رقم (03): خلق النقود في البنوك التجارية

البنك	ودائع نقدية جديدة التي تستلمها البنوك	الاحتياطي القانوني 20%	ودائع تحت الطلب ناشئة عن قروض جديدة
A	1000	200	800
B	800	160	640
C	640	128	512
D	512	102.4	409.6
.	.	.	.
.	.	.	.
	5000	**1000**	**4000**

من خلال هذا الجدول السابق نجد أن الزيادة في الودائع هي 5000 دينار، ويمكن حساب ذلك باستخدام مضاعف الإئتمان في حالتين:

أ. قياس خلق النقود في حالة تداول النقد الكتابي (بدون تسرب نقدي):

الودائع المشتقة تساوي القروض التي يقدمها النظام المصرفي و تعود إليه في شكل ودائع مشتقة، فنقول أن " القروض تخلق الودائع "[1] (Les crédits font les dépôts). يقيس مضاعف نمو الودائع مقدار زيادة عرض النقود يحسب كما يلي:

ΔM حجم الودائع المشتقة:

$$\Delta M = 1000 + 1000(80\%) + 1000(80\%)^2 + 1000\ (80\%)^3 + \ldots\ldots\ldots + 1000\ (80\%)^n$$

$$\Delta M = 1000\ [1 + 80\% + (80\%)^2 + (80\%)^3 + \ldots\ldots\ldots + 1000(80\%)^n]$$

$$\Delta M = 1000\ \left[\ 1 + \left(\frac{4}{5}\right) + \left(\frac{4}{5}\right)^2 + \left(\frac{4}{5}\right)^3 + \ldots\ldots\ldots + \left(\frac{4}{5}\right)^n\ \right]$$

[1] S.BRANA et autres, **Economie monétaire et financière**, Dunod, Paris, 1999, p : 34

يمثل هذا المقدار مجموع متتالية هندسية يساوي:

$$S = d.\frac{1- t^n}{1- t}$$

وبالمقارنة: $\Delta M = 1000\frac{1-(0.8)^n}{1-0.8}$

نجد S: مجموع المتوالية الهندسية ويساوي ΔM : مجموع الودائع المشتقة

d: الحد الأول في المتوالية = 1000 وهو مبلغ الوديعة الأولية

t: أساس المتوالية = (80%) نسبة المبلغ المقرض

وبمطابقة مجموع المتوالية الهندسية يصبح: $\Delta M = 1000\frac{1-(0.8)^n}{1-0.8}$

حيث المبلغ $(0.8)^n$ يؤول إلى الصفر عندما تؤول n إلى ∞ وهو عدد مرات تداول الوديعة الأولية بين البنوك وهو عدد البنوك التي تداولت نفس الوديعة

$$\Delta M = 1000 \times \frac{1}{0.2} = 5000 = \Delta M = 5000$$

حيث أن 1000: هي الوديعة الأولية

5000: اجمالي الودائع المشتقة

$\frac{1}{0.2}$: هو مضاعف الودائع و يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني.

إذا رمزنا لمبلغ الوديعة الأولية ΔC والمضاعف بـــ K فإن إجمالي الودائع المشتقة ΔM تصبح كما يلي:

$$\Delta M = K\Delta C$$

وحسب المثال بعد الأخذ بعين الاعتبار لمعدل الأرصدة النقدية أو نسبة الاحتياطي القانوني الذي يساوي (20%) فإن الوديعة الأولية ΔC بقيمة1000 يترتب عليها توسعا نقديا بقيمة5000 أي أن: $\Delta M = K\Delta C$

أي $5000 = K.1000$ وبالتالي فإن المضاعف $K = 5$

وإن قيمة المضاعف (K) هي عكس نسبة الاحتياطي القانوني (r) والمجموع يظهر متوالية هندسية لا نهائية متناقصة ذات أساس (t) وهو مقلوب ونسبة الاحتياطي القانوني $K = \frac{1}{20\%}$ حد هذه المتوالية الأول هو الوديعة الأولية ΔC الذي يساوي 1000 دج، ويمكن تلخيص حالة خلق نقود الودائع مع تعدد المصارف التجارية وفرض احتياطي جزئي في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(01):مخطط لعملية خلق نقود الودائع في حالة تعدد البنوك التجارية (حالة الاحتياطي الجزئي)

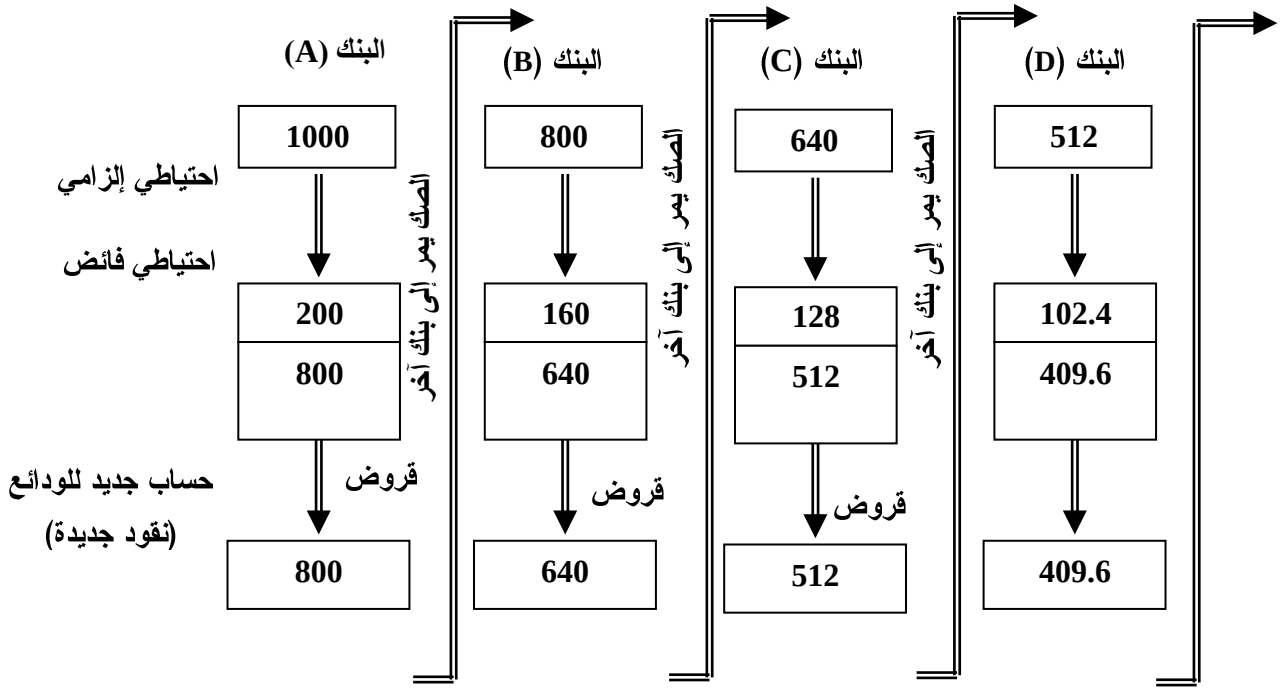

Source : Robert Lheilbroner , Leoterc Throw , « **Comprendre la Macroéconomie** » , Eonomica, Paris, 1986,Traduit par Philippe de lavergne, P : 321

ب.قياس خلق النقود من خلال وجود تسرب نقدي:

في الواقع أن القروض لا تتحول بالضرورة الى شيكات أو حوالات، و تمثل بذلك نقدا كتابيا فقط، لان هناك نسبة معينة تتحول إلى نقود ورقية، وهذا ما يسمى بالتسرب النقدي خارج الدائرة المصرفية، و في هذه الحالة يلجا البنك التجاري للاحتياطي من أجل الوفاء بالتزاماته، وهذا ما يؤثر على العرض النقدي المقدر سابقا.

إن التسرب النقدي الناتج من الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، فهذه تعرف بنسبة التسرب النقدي أو المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية.

$$\text{نسبة التسرب النقدي} = \frac{\text{مقدار الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور}}{\text{الزيادة في الكتلة النقدية}}$$

بفرض أن نسبة التسرب نقدي للأوراق النقدية أي المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية (b) يساوي 30% فإنه خلال المرحلة الأولى من الإقراض نقتطع من النقد الكتابي الذي قيمته الأولية 1000 دج 300 دينار على شكل أوراق نقدية

$1000 \times 0.3 = 300$

و المتبقي من الوديعة الاولية 700 يوزع الى احتياطي إجباري و مبلغ الاستخدامات ذات العائد

$700 \times 0.2 = 140$

$700-140 = 560$

علما أن المبلغ المستخدم من قبل البنك في الاقراض يقتطع منه نسبة التسرب النقدي ايضا:

$560 \times 0.3 = 168$

حيث يستخدم المبلغ 168 كأوراق نقدية في التداول، و الباقي (560 – 168)= 392 يتوزع ما بين احتياطي إجباري ($392 \times 0.2 = 78.2$) و الباقي (313.6) يستخدم في المرحلة الموالية للقروض وهكذا تتوالى العملية . والجدول التالي يبين مضاعف الائتمان في ظل التسرب النقدي.

جدول رقم (04): مضاعف الائتمان في ظل نسبة التسرب النقدي30% ونسبة احتياطي إجباري 20%

المراحـــــل	الودائع	القروض الجديدة	التسرب إلى أوراق نقدية	
			الاحتياطات الإجبارية(20%)	الأوراق النقدية30%
المرحلة I من القروض	1000	1000		
المرحلة II من القروض	560	560	40	300
المرحلة III من القروض	313.6	313.6	78.4	168
المرحلة VIمن القروض	175.7	175.7	43.9	94
الإجمـــــالي	2272.72	2272.72	318.18	681.81

منه الزيادة في الكتلة النقدية ΔM تحتسب بالشكل التالي:

$$\Delta M = 1000\left[1-(1-0.3)(1-0.2)+(1-0.3)^2(1-0.2)^2+.....+(1-0.3)^{\eta}(1-0.2)^{\eta}\right]$$

$$\Delta M = 1000\frac{1}{1-(1-0.3)(1-0.2)} = 2272.72$$

وتصبح قيمة مضاعف الائتمان K على الشكل التالي:

$$K = \frac{1}{1-(1-b)(1-a)} = \frac{1}{a+b-ab} = 2.272$$

$$K = 2.272$$

الملاحظ أن حجم الودائع المشتقة انخفض في هذه الحالة من 5000 الى 2272.22.

جـــ- حدود عملية خلق نقود الودائع:

تعتبر عملية خلق نقود الودائع عملية محدودة، لوجود عدة عوامل تقيدها، من أهمها:

- **نسبة الاحتياطي النقدي**: يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية اقتطاع هذه النسبة من حجم الودائع، فهي تعتبر كسياسة ينتهجها للتأثير على حجم الائتمان الممنوح، و يتم من خلالها كذلك مواجهة طلبات السحب اليومي للأفراد.

و يترتب عن زيادتها عن الحد الأدنى، تناقص المبالغ المتاحة للتوظيف. و بالتالي تدنّي القدرة على خلق النقود، و يحدث العكس في حالة انخفاضها. فالعلاقة بين نسبة الاحتياطي النقدي و حجم الودائع المشتقة تعتبر عكسية.

- **نسبة التسرب النقدي**: إضافة إلى ما تم إبرازه فيما يخص عامل التسرب النقدي - في العنصر السابق-، فإنّ التسرب النقدي يتعلق بتحويل النقود البنكية- الكتابية- إلى نقود مركزية، و هذا ما يمثل قيدا على عملية خلق النقود، و باعتبار البنك التجاري ليس المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتسيير الحسابات للزبائن, سيؤدي ذلك إلى التسرب نحو باقي المؤسسات,[1] هذا من جهة و من جهة أخرى فإن عادات الدفع المنتشرة في البلد و اختلاف طرق تسوية المدفوعات سواء كانت عن طريق استعمال الشيكات, أو النقود الورقية يؤثر على نسبة التسرب النقدي، و بالتالي تتأثر عملية خلق نقود الودائع، نظرا للعلاقة العكسية بين كلا من نسبة التسرب النقدي و مجموع الودائع.

- **حجم الوديعة الأولية** : تزيد قدرة البنك التجاري على خلق نقود الودائع بزيادة حجم الوديعة الأولية، و من ثَمّ فإن أي عامل يؤدي إلى انخفاض حجم الوديعة الأولية سيحد من عملية خلــق نقود الودائع.

(1) G.JACOUD, op.cit., p: 45.